دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تحليل آداء مؤسسات الإعلام والثقافة
المصدر:	دراسات إفريقية
الناشر:	جامعة إفريقيا العالمية - مركز البحوث والدراسات الإفريقية
المؤلف الرئيسي:	حاج عطية، الطيب
المجلد/العدد:	مج 20, ع 32
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2004
الشهر:	ذو القعدة / ديسمبر
الصفحات:	9 - 19
رقم MD:	196936
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الحركات الاسلامية، الثقافة، الإعلام، وسائل الاعلام، الاسلام السياسي، التغطية الاعلامية، احوال ثقافية، التعددية السياسية، الليبرالية، السودان، الاسلام والغرب، العولمة، الصحافة العربية، حرية التعبير، قوانين وتشريعات، التلفزيون، الأقمار الصناعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/196936

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تحليـــل أداء مؤسسات

الإعـــــــــلام والثقـــــــــافة

د . الطيب حاج عطيه

تنحو هذه الورقه منحى يهدف إلى رصد عوامل وعناصر التطور والتراجع في المجالين الثقافي والإعلامي ودالة التفريق بين المجالين هنا هي أغراض الدراسه فحسب، ولا سبيل هنا لاستنفاذ كافة ظواهر التطور الاجتماعي والسياسي المؤثرة والمتأثرة بمجريات العملية الثقافية الإعلامية ، فهي في تعقيداتها وسعتها يحوجنا سبر غورها لدراسة أكثر سعة وعمقاً . فنحن هنا نتقصى مسارات وديناميكيات الظواهر الإعلامية الأكثر نفاذاً وتأثيراً في الفعل السياسي والتحول الاجتماعي الاقتصادي الملموس ،النشط في العام المعني ، ١٩٩٧ ، في رفقة إشارات للملامح العامه الضابطة للحراك الاجتماعي .

الطـــريق للتعـــددية

وسيذكر العام ١٩٩٧م ، في تقويم حكومة الإنقاذ ، أنه العام الذي تفتقت فيه نبتة دعوة التعددية والمشـــاركة والشورى.، واهنة العود وحيية في بداياتها ثم وبأسرع مما ظن المراقبون قوي ســـاقها وتكاثرت افرعاً وأوراقاً . كانت الأصوات الداعية هامسة ومترددة ، ثم جهرت وأبانت حتي ترددت من كل حدب وصوب والفرضية التي سيقوم عليها حديثنا هذا هي أن التحرك في اتجاه التعددية ، لما له من علاقة عضوية وجدلية بعالم الثقافة والإعلام ،هو في أن ثمرة لتلك العلاقة وهو مؤثر حيوي في مظاهر ومضامين النشاط الثقافي والإعلامي ، وهو بالتالي مرحلة في مجمل عملية تراكمية مركبة التأثيرات والمؤثرات ، تختط لنفسها سبيلاً ذا اتجاه ، فهي إذاً ليست الصدفة ولا العشوائية ولا المؤامرة ولا المبادرة الفردية . بل هي واحدة من علامات تحول اجتماعي سياسي ممتد وهو ككل تحول سياسي له خصومه الداخليين والخارجيين ولن يبلغ منتهاه إلا عبر

* نشرت اجزاء من هذه الورقه ضمن التقرير الاستراتيجي لمركز الدراسات الاستراتيجيه - الخرطوم - ١٩٩٧

معارك وارتدادات. و أياً كان المنظور الذي نرى من خلاله عملية التغيير هذه سواء أكانت خطية أي ضمن عملية التطور التاريخي الوطني الكبرى ، أو دائرية باعتبارها عودة لما قبل يونيو ١٩٨٩م ، فإننا لن ننكر ما سيكون لها من تأثيرات جذرية على مسيرة الإنقاذ والوطن ، وتجربة السودان هنا مثار اهتمام وجدل كثيف والكثيرون من المراقبين والمنظرين يتابعونها بشك مقيم . فهي قد أربكت بناة النموذج الكلاسيكي لنظام الحكم الذي تسعي لبنائه الحركات الإسلامية المعاصرة (ثمرة الإسلام السياسي) باعتباره نموذجاً يقوم على إقصاء الخصوم و اللاتاريخية ويجافي الليبرالية ، فها هي حكومة إسلامية ممسكة بزمام السلطة ، تدعو طواعية للتعددية . ربما يقول قائل في حياء أو في غموض ،لا فرق فهي على أية حال حركة في الاتجاه المعاكس لما يتوقعه خصومها . وهي ذات الحكومة التي تعرض على مقاتليها من غير المسلمين أن يقرروا هم مصيرهم سلماً كيفما شاءوا . فما الذي يجري للأيدلوجية الدينية التي غطت منذ كارل ماركس على الواحدية والقهر وإسكات الخصوم .

ربما نجد التفسير في أن ما نطويه تحت عباءة واحدة بمسمى واحد هو (الإسلام السياسي) ، أو الحركات الإسلامية ، هو في حقيقة الأمر لا يعدو أن يكون تجارب اجتماعية إنسانية مثلها مثل التجارب السياسية (العلمانية) فيها التنوع والتعدد وربما الاختلاف لأنها لا تعدو أن تكون تنزيلات إنسانية لنصوص ولمفاهيم وقيم مصدرها الكتاب والسنة على واقع اجتماعي يختلف باختلاف البيئات والشعوب والتجارب فما دون الممسكات الأساسيات يفتح باب الاجتهاد الإنساني والقياس والإجماع فيكون التنوع والتعدد . والسودان ليس ماليزيا وإيران ليست تونس وباكستان ليست السعودية ولا الجزائر وربما كان التفسير الآخر منبئياً على طبيعة الشخصية السودانية وعلى الأوضاع الاجتماعية والثقافية السودانية التي يميزهاعن غيرها ، رغم كل شيء، درجة أعلى من التسامح والتصالحية والإيثار . والصراع على السطة في السودان هو صراع نخب تتمثل في الطبقة المتوسطة الوليدة وهو صراع برنامج ، فليس ثمة خلاف أيدلوجي أو طبقي حاد بين الأحزاب التقليدية (باستثناء الأحزاب العقائدية) وإمكان عودتها للعمل

معاً هو ممكن في كل حين . وظاهرة الاستبدالية للإسلامي بالعلماني ، التي نراها في بلاد عربية أخرى ليست بتلك الحدة في السودان فالجبهة القومية الإسلامية كانت على مدى زمني طويل حزباً مشروعاً شريكاً فـــي العملية الليبرالية كلما أعقبت انقلاباً عسكرياً تحول ثقافي:

إن الشروع في اتباع نهج التعددية السياسية الذي ميز العام ١٩٩٧ هو في جوهره تحول سمته الأولى ثقافية ، فما نحن بصدده هو في الحقيقة تحول متثاقل من ثقافة الواحدية إلى ثقافة الديمقراطية ، وما يرجى أن يتابع ذلك من حراك تنظيمي وهيكلي يوازي عملية التغيير تلك ويطابق مفاهيمها ومقاصدها . وبالرغم من أن ضرورة ذلك الحراك تتمثل بدرجات متفاوتة في شتى جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلا أنها تتبدى بجلاء في مجالي الإعلام والثقافة . وتشترط بدءا ضرورة تفهم طبيعة الضغوط المطالبة بالإصلاح السياسي المؤدي إلى توسيع قنوات ومواعين المشاركة والشورى . فإدارة الحوار الوطني تتطلب تطمين الخصوم وإقناعهم بجدوى الحوار واجتذاب من اختاروا الانسحابية السياسية ومن وقعوا أسرى عدم الاكتراث السياسي . وتتطلب أن تتسع دوائر الحوارلتنداح لما بعد مجتمع النخب المدنية ، لتسع الجماهير العريضة في الريف والمدينة .

وديمقراطية الثقافة تقوم على عمقين أولهما الاعتراف بالآخر شريكاً مكافئاً وثانيهما ضرورة الحوار كنهج ثقافي لا تقوم عملية اتخاذ القرار إلا به . وهو الحوار الذي يتبدى في شتى المظاهر والرسائل الثقافية والإعلامية ، ويمتد غرضه لإجلاءجوهر التعددية الثقافية والعرقية .

ولقد بينت لنا مجريات العام ١٩٩٧م أن منطقية المفاضلة بين إعلام أحادي ـــ إعلام تعددي لاتقوم على الجدل الأكاديمي المحض بل تتعداه وقد انتقل بنا الأمر إلى خيارات ذات طبيعة عملية تطبيقية مباشرة . فإشاعة ثقافة المشاركة و الديموقراطية الجديدة تعني عمق تجاوز إعلام المناسبة السطحية والنزاع والكيد التاريخي ، ويعني السعي في موضوعية وعقلانية إلى بناساحة وطنية رحبة وصحية ، قوامها مجتمع مدني

تعرف الحقوق والواجبات والأطر والحدود . لحمتة وسـداه الحرية وحكم القانون . وهو مجتمع خير للوطن لكل المواطنين والصبر عليه هو السبيل للخروج من المأزق والأزمات التى تلي الواحدة تلو الأخرى .

الإعلام ساحة للحوار الوطني :

ولقد هجر القارىء والمستمع والمشاهد السوداني وسائل الإعلام الوطنية ردحا من الزمان بسبب إعلام البروتوكول والرقابة والتصنيفية وكان أهم دروس العام ١٩٩٧م الذي أتاحت فيه للصحف والاذاعة والتلفزيون الفرص للتعبير الحر التعددي أن توطيد المصداقية لن يتأتي الا من خلال إعلام يجافي التبرير وتلوين الوقائع وينأى عن زيف التطبيل والهوس ، ويورد الحقائق في صدق وتجرد ويمارس النقد الموضوعي الصارم ، على أي منهج تشاء ويتبع سبيلا علميا ورعا في الرصد والتحليل والمقارنة والتفسير .

وعلى غير ما ظلت تعتقد النخب فإنه لاسبيل لتحقيق العدالة السياسية ولا لتمكين الإرادة السياسية المستقلة الا في حضن المشاركة الجماهيرية العريضة وبناء التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة المتحررة من التبعية والعشوائية لن يتأتى الا بالحفز والترحيب بالريادة الجماهيرية وهي واجبات تقع كذلك على عاتق القائمين على أمر الثقافة والإعلام الحكومي والخاص .

والحوار هو قرين المشاركة بشتى صورها ، والإملاء هو سمة السلطوية الغالبة .

وسيظل الحوار حكرا على النخب المدنية مالم تبتدع سبلاً لتخلل نظام الإعلام الموازي القائم على تقاليد الشفاهية فارتفاع نسبة الأمية وتدني القدرات المادية تحولان بين غالبية المواطنين وإمكانية المشاركة المؤثرة في مجرى الجدل السياسي المدني بل وتكرسان اليات التواتر والنقل المباشر والاتكال على رؤى وتحليلات قادة المحللين والنخب الريفية وتمثيلا كاملا لنموذج الإعلام .

وبالرغم من أن النقاش قد طال شتى جوانب وقضايا التعددية السياسية باعتبار أن الاعتراف بالتعدد هو المدخل الأرحب للإصلاح السياسي والاجتماعي الا أنه قد قصر عن التداوي من جنور المشكل السياسي السوداني وتعقيداته وذلك لأسباب عدة منها أن

الحوار الإعلامي والثقافي يقوم في أغلب الأحوال على مبادرات ورؤى فردية ولا ينطلق من برنامج ولا يمكن القول آنه يعبر عن أكثر من رأي قائله الا قياسا ومنها ، أن الاعتقاد الذي ساد زمنا طويلا في تاريخ الحركة السياسية السودانية والقائم على أن إنهاء الأزمة السودانية يكون بالاتفاق على صيغة مرتضاة للحكم حال دون أن نعطي إسقاطات الأزمة الاجتماعية والاقتصادية العميقة ما تستحقه من اعتبار ، وكرس الفصل بين نظام الأزمة المحلية والنظام الكلي الذى ينتظم أقطار العالم الثالث والعالم العربي الإسلامي .

فهم الثنائيات :

ولقد تناول المتناظرون في عجلة قضايا عميقة من مثل ثنائية العلم والنقل وديالكتيك الأصالة والمعاصرة والعالم الثالث والعالم العربي الإسلامي في مواجهة هيمنة الغرب والعولمة والقولبة ومجتمع المعلوماتية الكوني ، والخروج من حالة التخلف والتبعية ونقل التكنولوجيا وتذجينها قضايا ربما بدت للرائي مغرقة في النظرية وواهية الارتباط بالأزمة الحادة المحلية إلا أننا إذا أمعنا النظر لوجدنا أنها تطرح نفسها على الواقع المحلي أحيانا في حدة ووضوح وحينا في صور فضفاضة معتمة من نوع غلبة مصادر الاستقاء الايدلوجي (جدلية الدين والدولة) الهوية والتعددية وجدلية الوحدة والتمايز، الديمقراطية والشورى والمشاركة ثنائية حركة المجتمع وبالريف والمدينة الحرب والسلام التنمية والقسمة العادلة للموارد إلى غير ذلك ولقد أخفى المصطلح التوفيقي الوسطي مدي تغلغل هذه الضايا في ثنايا الأزمة المحلي وارتباطاته بالنظام الكلي الاقليمي .

فكيف كان آداء تعامل ومدى تفاعل وسائل الاعلام الجماهيرية والثقافة مع مجريات أحداث عام ١٩٩٧م .

الصحافة :

على امتداد التجربة التاريخية البشرية المعاصرة تعلمنا أن الجدل حول حرية التعبير يأتي أول ما يأتي من باب النضال الرامي لتحقيق حرية الصحافة أي أن تطلب الاخر قبل

الطيب حاج عطيه

الأول وما ذلك إلا لما اكتسبته الصحافة لنفسها من وضع يماثل ثرموميتر قياس درجة الحرية في الوطن المعني وجدلية العلاقة بين الحرية اطلاقا وحرية الصحافة يدفع به ديالكتيك خاص يؤدي قدما إلى السعي لتوسيع دائرة الحرية والحق في التعبير .

والمثال السوداني يبين أنه ما أن هدأ غبار المعركة حول قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٩٣م الا واندلع جدال كثيف أخر حول مدي ملاءمة قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٩٦م لظروف الانفتاح والتحول في اتجاه التعددية التي سادت البلاد خلال العام ١٩٩٦م

ولقد تجاوز الظرف السياسي المتغير والمبادرة الجرئية لبعض الصحفيين والسياسيين والاكاديميين كما هو الحال دائما حدود الحرية التي يتيحها قانون ١٩٩٦م وبالرغم من العقوبات - التي بلغت أحيانا حد الإيقاف - والجزاءات والإنذارات التي أوقعها المجلس القومي للصحافة والمطبوعات على بعض الصحف وبالرغم من قرارات المصادرة دون حكم محكمة او تخويل قانوني اخر التي طالت بعض الصحف وبالرغم من الرقابة الدائمة الا أنه يبدو أن الذى سيتغير هو قانون ١٩٩٦م ليضحى أكثر ليبرالية وانه حتى صيغة المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الحالية ربما عدلت لتواكب أوضاع الليبرالية والتعددية القادمة.

وقياسا على قول القائل فإنك إذا منحت وسائل الإعلام قدر(إصبع)) من الحرية فإنها ستأخذ لنفسها قدر (ذراع) ولن يكون أمام السلطة إلا أحد خيارين إما الارتداد لأساليب السيطرة الإدارية والقانونية أو إرخاء القبضة لتوائم أوضاع الحوار الوطني المحتدم ويبدو أن الحكومة ستتبع المنهج الثانى بل وزادت عليه بابتداع آلية لإدارة أزمة الجدل بالدخول فيه كشريك نشط وغالب بتوظيف كافة وسائل الإعلام كساحات للحوار وبإنشاء صحف جديدة موالية للسلطة أو صديقة لها .

وضرورة مراجعة قانون الصحافة والمطبوعات للعام ١٩٩٦م لاتمليها ظروف حركة الساحة السياسية فحسب لكن تمليها كذلك مقتضيات تشريعية تتمثل في أن البلاد بصدد إعداد دستور يضمن الحريات العامة ومن بينها حرية التعبير وحرية الصحافة

ورغم بصيص الحرية الذى يتبدى في القانون إلا أنه في جوهره قانون سلطوي ذلك لأنه.

- لايسمح بمصادرة صحيفة إلا بمقتضى تصريح تمنحه المادة ٦ (أ) - ١٩(أ)

- لايمكن أن تصدر الصحيفة إلا في شكل قانوني واحد هو شكل الشركات العامة التي يحدد القانون قسمة ملكية الأسهم فيها .

لايمكن أن تصدر الصحيفة إلا بعد إيداع مبلغ يحدده المجلس في لوائحه المادة ١٩(٣) (ب و ج)

- منح المجلس نفسه حق إيقاف الصحف بقرار إداري (المادة ٣(٣) (ب و ج)

- بالرغم من إقامة حق الاستئناف للمحكمة المختصة المادة ٢٩(٤) إلا أن القوانين التي تكفل الحرية حقا تترك هذا الأمر ابتداء للمحاكم وللقانون العام .

- مُنح المجلس في إبهام حق الإشراف على الأداء العام للمؤسسات والشركات الصحفية "المادة (٥) (د)"

- أخذت الدولة لنفسها حق التمثيل الغالب في المجلس ١٢ عضوا المادة " (٨) (١) "

وغير هذا فروح ولغة واصطلاح القانون ومحتواه تحتاج في مجملها لمراجعة عامة تنتقل به إلى آفاق أكثر قرباً من عوالم الحرية والمشاركة المبتغاة .

وللصحافة أدوار أخرى ، منها المهني والفني والإداري وأعظمها قدرا الاقتصادي فارتفاع تكلفة الإصدار المتوالي عقبة كؤود أمام تطور المنشأة الصحفية ومهدد حقيقي لمقومات حريتها ولارتباطها بجمهورها وللدولة هنا دور مؤثر سيؤدي قطعا لإيقاف الارتفاع المطرد لأسعار مدخلات الطباعة ولمنح أسعار تفضيلية للدور الصحفية فيما يتعلق بالكهرباء والاتصالات والبريد والنقل وهو منهج تأخذ به العديد من دول العالم وتوالي منح الرخص لقيام منشآت صحفية جديدة خاصة الرياضية وما تعرف بالاجتماعية يضاعف من حدة المنافسة على رصيد العملات الحرة الخاص والعام الدائر في مجالات استيراد المدخلات .

الهيئة القومية للاذاعة :

الطيب حاج عطيه

الإذاعة مدرسة الشعب الكبرى ، ويتبع تصنيف جمهورها نسق التراص الاجتماعي الطبقي والثقافي وبسبب بساطة وقلة تكلفة تقنية نقل الصوت تسع دائرة التلقي الاذاعي أعدادا يصعب حصرها من المواطنين ولأنه لا حاجة للمستمع لأن يحسن القراءة والكتابة أضحى الراديو هو الوسيلة الرابطة الأهم بين أداء الدولة الحديثة والفئات الأقل تعليما والأميين وهم غالبية أهل السودان ، من هنا تأتي أهمية الاذاعة السودانية كمصدر قاعدي للمعلومات والمعرفة والثقافة لقطاعات لاسبيل لها لامتلاك جهاز تلفزيون أو شراء الصحف يوميا . وإذا قابلنا هذا بظروف التحول العميق التي تسارعت خلال العام ١٩٩٧م لتبدى لنا مركزية الدور المناط بالإذاعة السودانية ذلك الدور الذي تجد الهيئة نفسها فيه وهي تجتاز مخاضا انتقاليا تاريخيا .

ومهام مرحلة الانتقال هذه تتمثل في أنه وبعد مرور مايربو على نصف القرن على إنشاء الإذاعة فإن مشاريع التحديث التي يرجى أن تطال مجالات الكوادر والتمويل والشئون الهندسية والإذاعات الإقليمية والبرمجة وتأسيس الهيكل الكلي للهيئة ، جدير أن توالى بالدعم الوافر والتقويم والمراجعة ومما ليس فيه جدال أن السمة الغالبة على بقية الهيئة الإدارية والمهنية هي الاستقرار والاستمرارية ذلك لمسببات تاريخية ليس هذا مجال الإفاضة فيها رغما عن ذلك فإن الجهد المبذول في إعادة التأهيل والتدريب " برامج الدراسات الجامعية وفوق الجامعية والدبلوم والتدريب على الحاسوب والتقنيات الرقمية "، ودبلوم الفنون الإذاعية وغيرها هي الركيزة المحورية التي تؤمن قدرات الإذاعة على أداء مهامها الجديرة ولتيسر التعامل مع التقنيات الجديدة الوافدة في اطراد ، والبنية الفنية والهندسية بالاذاعة هي سبيل حراكها وقناة وصلها بجمهرة المستمعين وكذلك في انتقال ممتد فقد توالى فقد الهيئة للرواسل القديمة بسبب انتهاء العمر الافتراضي وتعسرت الصيانة لعلو التكلفة وندرة قطع الغيار ، وبدأ في جهد مقدر وكبير في عملية إعادة وتأهيل البنى التحتية الهندسية حتى تطور الأمر لإعداد مشروع تغطية السودان القائم على ركائز أولها خمسة رواسل ذوات طاقة متفاوتة على الموجات المتوسطة والقصيرة ووصلت بالفعل المحطة الرئيسية للمرحلة الأولى بطاقة D+٦٠٠ كيلو واط وتجري عمليات تركيبها بمحطة

ربما كما شرع في عملية كبرى لإعادة تأهيل الاستديوهات القومية حتى تستوعب بكفاءة مهام التسجيل والمونتاج والبث للإذاعات المختلفة .

ومفتاح كل مساعي الإصلاح هو التمويل فالإذاعة أحق بالدعم التمويلي وأجدر أن تعان على طرق أبواب جديده للتمويل منها على سبيل المثال دعوة الجمهور للمساهمة في دعم الإذاعة بقدر ميسور من السند المادي أما عن الإصلاح الهيكلي الذي شرع فيه بتطبيق النموذج الكلي (الهيكل الإداري الجديد) فيحتاج الآن لنظرة تقويمية تقوم بها جهة استشارية خارجية لتبيان مواطن السلب والإيجاب حتى تتمكن الهيئة من مواكبة التغيير المتسارع في ثقه وبصيرة ومما يحتاج للتحقيق والنظر الفاحص دراسة مدى التطبيق للنسيج المنظم لعلاقة المركز بالأقاليم - الهيئة والإذاعات الإقليمية ولدرجة النجاح التي تتحقق في السعي لاستهداف الجمهور بمعايير كمية ونوعية البرنامج الأول والثاني ومعايير قطاعية "الشباب المرأة ".. الخ ولتلبية التصورات الرامية لأن تضحي مؤسسات الإدارة والتخطيط أكثر تمثيلية وتخصصا .

الهيئة القومية للتلفزيون

لقد غلبت علي عمليات التطوير والتحديث الجارية في التلفزيون سمة الانصراف إلى الجانب الهندسي الفني ، وكرس لذلك جهد مقدر وأموال طائلة بصورة لم يشهدها على مدى تاريخه وبعي أن ينال جانب ترقية الكوادر والبرمجة "شكلا ومحتوى" ما يستحقه من عناية فمنافسة تلفزيون الأقمار الصناعية خاصة العربي > للتلفزيون السوداني أضحت أكثر مباشرة وبين يدي المشاهدين اليوم ، كما لم يكن من قبل مادة ومعايير للمقارنة والقياس فالشروع في بحث سبل لتنويع الإنتاج وترقيته وإعادة جذب المبدعين في مجالات الموسيقي والفنون والدرما وتطوير مجالات أخرى للعمل كالتعليم المفتوح والإرشاد والسقيا من منبع الفنون الشعبية الإقليمية وغيرها هي مهام جديرة أن ترتقي في سلم أولويات التلفزيون وقضية التمثيلية ودعم التلفزيون بكفاءة قادرة عالية التأهيل والثقافة هي كذلك ضرورة قصوى حتى تتحقق جماعية القرار أو على الأقل درجةأعلى من الشورى والمناصحة.

الطيب حاج عطيه

مجال الثقافة :

وللثقافة دور متعاظم في تحقيق سلاسة عملية الانتقال والتحول ، فمن خلالها يمكن طرق أبواب وألوان من التعبير تمس شغاف النفس والروح وتطور أساليب للتلقي والحوار الشعبي "المسرح" وقنوات لايصال المعرفة للأمين "الموسيقى والمسرح والسينما" وغير ذلك وتنتقل بأمر الحوار من المستوى الفلسفي الفكري إلى المستوى الحياتي اليومي وستظل قضايا التحول الهيكلي الذى شهدته الوزارة في أعقاب المراجعة التي انتقلت بالإدارات الى مصاف الهيئات والمؤسسات ومقتضياته المتمثلة في أوضاع الكوادر والتمويل والتكلفة والبني البيروقراطية التي تسنمت ذرا تعلو على مصاف أهل الإبداع والفنون كما كانت في العام ١٩٦٦م قضايا جديرة بالوقوف عندها ومراجعتها وتقويم تجربة الهيئات والمؤسسات خاصة الهيئة القومية للثقافة والفنون هى اولى المهام ومنها يمكن العود لتقويم إعوجاج أوضاع التكدس المهني والهيمنة البيروقراطية وحسن توجيه الموارد إلى وجهات النشر والإبداع .

وستظل قضايا تشجيع النشر ومتابعة الخطط الطموحة التي اختطت في العام ١٩٩٦م والخاصة بنشر الدوريات والكتاب والمجلات والنشر للأطفال ماثلة ونحن نواجه العام ١٩٩٨م

ولم يكن النشاط المسرحي خلال العام ١٩٩٧م مماثلا لما كان عليه الحال في العام السابق والمسرح تقعد به معطلات بينة منها التمويل ، والتعقيد البيروقراطي والحصار الأيدلوجي والمسرح طائر يحمله جناحا الحرية والقدرات والإمكانات فإذا لم يكن لها من سبيل بالمركز فكيف يكون الحال بالإقاليم .

المصادر والمراجع :

١) تقويم أداء هيئة وزارة الثقافة والإعلام في الفترة من مايو١٩٩٦م - ٣١ اكتوبر ١٩٩٦م
٢) بيان السيد وزير الثقافة والإعلام أمام المجلس الوطني ١٩ نوفمبر ١٩٩٧م
بيان السيد وزير الثقافة والإعلام أمام المجلس الوطني ١٩٩٦م
٣) وزارة الثقافة والإعلام خطة العام الثاني والبرنامج الثلاثي الثاني للاستراتيجية القومية الشاملة يناير ٣١ ديسمبر ١٩٩٧م
٤) المجلس القومي للصحافة والمطبوعات تقرير الأداء العام ١٩٩٧م الأمانة العامة
٥) المجلس القومي للصحافة والمطبوعات - تقرير لجنة الثقافة والإعلام حول مشروع قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٩٦م -
٦) المجلس القومي للصحافة والمطبوعات تقرير لجنة الثقافة والإعلام حول مشروع قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٩٦م المجلس الوطني
٧) المجلس القومي للصحافة والمطبوعات - نصوص القوانين
٨) مطبوعات المجلس القومي للصحافة والمطبوعات
٩) الهيئة القومية للإذاعة - التقرير السنوي ١٩٩٧م - المدير العام
١٠) الهيئة القومية للإذاعة مذكرة تفسيرية لمقترحات ميزانية التنمية للعام ١٩٩٧م
١١) الهيئة القومية للإذاعة مشروع ميزانية العام ١٩٩٧م
١٢) الهيئة القومية للإذاعة كتاب الهيكل الكلي ٤ أجزاء
١٣) الهيئة القومية للإذاعة وثائق مؤتمرات الإذاعات الولائية السابع والثامن الهيئة القومية للإذاعة
١٤) الهيئة القومية للإذاعة إنجازات خطة الاستراتيجية القومية الشاملة
١٥) الهيئة القومية للتلفزيون مذكرة تفسيرية لميزانية ١٩٩٧م
١٦) الهيئة القومية للتلفزيون انجازات للعام ١٩٩٧م